

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ١٩/٥/٢٠٠٠

## مذكرات المعلومات

توصيات التقييم وملخص استجابة الإدارة -  
البرنامج القطري غواتيمالا (١٩٩٨-٢٠٠٢)

تقرأ هذه الوثيقة بالترابط مع الوثيقة "تقييم البرنامج القطري غواتيمالا (١٩٩٨-٢٠٠٢)"  
(WFP/EB.2/2000/3/4).



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.2/2000/INF/11**

11 May 2000

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية  
العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: ([http://www.wfp.org/eb\\_public/EB\\_Home.html](http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html))

استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة حتى الآن (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)	الجهة المكلفة بالإجراءات	التوصيات المقدمة إلى البرنامج (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)
<p>وفقاً لبرمجة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في غواتيمالا، فقد تم اختصار البرنامج القطري الحالي بمقدار عام واحد وتم التوصل إلى اتفاق لصياغة برنامج قطري جديد بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.</p> <p>ستنفذ عملية إعداد البرنامج القطري الجديد بطريقة تشاركية مع مساهمة الجهات التالية:</p> <p>(أ) السلطات الحكومية العليا للمؤسسات المنفذة لمشروعات المعونة الغذائية، والمديرية العامة للتخطيط، وأعضاء المكتب الاجتماعي. (ب) جماعة عمل مؤلفة من المنفذين المشاركين، والوكالات غير الحكومية، وأعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك البلديات المحلية. (ج) مندوبو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وسيتم وضع البرنامج القطري على هدى الخطوط التوجيهية لوثيقة المعونة الغذائية والتنمية.</p>	المكتب القطري	<p>الدورة البرمجية لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية معدة لتغطي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤. وللتسيق بين دورات البرمجة في الأمم المتحدة، ينبغي تقصير أمد البرنامج القطري الحالي سنة واحدة، وينبغي على البرنامج أن يحضر برنامجاً قترياً جديداً خلال عام ٢٠٠٠ على أساس توصيات هذا التقييم.</p> <p>ينبغي أن تنتهج عملية مراجعة وإعداد المخطط الاستراتيجي القطري والبرنامج القطري القادمين نفس المنهجية التي استخدمت في إعداد البرنامج القطري الراهن، ساعة قدر الإمكان للتسيق مع الحكومة ومنفذين آخرين، فضلاً عن مشاركتهم والتعاون معهم. ومن شأن هذا النهج أن يتيح القبول العاجل بالمشروع النهائي وأن يسهل جمع البيانات والمعلومات الضرورية.</p>
<p>وبالنسبة للبرنامج القطري الجديد فإنه سيتم تركيز عدد المشاركين في فريق تنسيق المعونة الغذائية بحيث يضم أساساً الجهات المانحة القائمة بأنشطة الأمن الغذائي. وقد أقام مكتب البرنامج في غواتيمالا تحالفات استراتيجية مع الجهات المانحة لتعزيز الموارد المختلفة الواردة إلى البلاد وضمان تكاملها ولتفادي ازدواجية الجهود. وسيبرز هذا الجانب بشكل كبير في الاتفاقية التشغيلية لكل نشاط أساسي.</p>	المكتب القطري	<p>ينبغي تعزيز فريق تنسيق المعونة الغذائية التابع للمانحين وإدراجه في استراتيجية مشتركة وخطة عمليات تزيد إلى أقصى الحدود من فوائد حضور مثل هذه العناصر في البلاد، في الوقت الذي تتوخى فيه التكامل والتعاقد وتجنب ازدواجية الإجراءات، وفقدان السلع، أو ردود لا تنسيق أو أهداف مشتركة أو متكاملة بينها. وينبغي لتكامل البرنامج القطري مع المشاركين في التنفيذ أن يقلل إلى أدنى الحدود من أوجه التقصير في التنفيذ، أياً كان شكله، وأن يتجنب المجازفة بالمصادقية والثقة اللتين تم اكتسابهما في البلاد.</p>

استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة حتى الآن (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)	الجهة المكلفة بالإجراءات	التوصيات المقدمة إلى البرنامج (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)
<p>تم وضع مخطط الاستراتيجية القطرية بشكل يهدف إلى تحسين توجيه المعونة على نحو ما هو مقترح في التقييم. وعند صياغة البرنامج القطري الجديد فإن المعايير التالية ستؤخذ بعين الاعتبار:</p> <p>قضايا توزيع الأراضي وسندات التملك.</p> <p>ضعف المرافق الأساسية في المناطق الريفية.</p> <p>رداءة نوعية الأراضي والافتقار إلى مرافق كافية لإدارة مرحلة ما بعد الحصاد.</p> <p>الافتقار إلى الاستثمارات الاجتماعية.</p> <p>المشكلات البيئية المتصلة بإزالة الغابات وتعرية التربة.</p> <p>التقلبات المناخية الشديدة.</p> <p>استبعاد السكان الأصليين.</p> <p>اعتبارات التمايز بين الجنسين.</p>	المكتب القطري	<p>ينبغي أن تعطى إجراءات الاستهداف في مخطط الاستراتيجية القطرية صفة رسمية، وذلك بالرجوع إلى العمل الذي نفذ في النشاط الأساسي الثاني، بعد أن تقيم كما يجب معايير الضعف البيئي والضعف الاجتماعي، لاسيما انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.</p>
<p>ستشكل تقنيات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الأساس لصياغة البرنامج القطري. وتحقيقاً لذلك فقد بدأ العمل في إعداد قاعدة بيانات، مع القيام بدراسة عن تحليل هشاشة الأوضاع وقضايا التمايز بين الجنسين. وفي الوقت ذاته فإن المكتب القطري يقوم بوضع خرائط لتحديد المناطق والمستفيدين للأنشطة الأربعة، التي تتصل بالنازحين، والمتضررين من إعصار ميتش، وصغار المزارعين الفقراء، والمجموعات الضعيفة مثل: النساء والأطفال ممن يعانون من سوء التغذية أو هشاشة الأوضاع، الأراذل ورئيسات الأسر الوحيدات اللاتي يجدن صعوبة في الحصول على الغذاء.</p>	المكتب القطري	<p>سيتم استخدام أداة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لضمان الاستهداف على نحو كاف. كما ينبغي مراجعة معايير الاختيار لتوفيق التركيز بين الاهتمام بالنازحين والعائدين، وضحايا الإعصار ميتش، والناس الذين يعانون من فقر مدقع ومزمن. وينبغي استخدام مؤشرات سوء التغذية واستهلاك الأغذية في المجتمعات المحلية استخداما ملحوظا لضمان اختيار أشد الناس حاجة.</p>
<p>تمت صياغة مخطط الاستراتيجية القطرية من خلال عملية تشاورية على جميع الأصعدة. ولم يكن بالمستطاع على الدوام إجراء مشاورات كاملة على المستوى المجتمعي بسبب الحملة الانتخابية وقصر الفترة المتاحة لوضع المخطط.</p>		<p>ينبغي التركيز على مشاركة المجتمعات المحلية في عملية تصميم مخطط الاستراتيجية القطرية الجديد.</p>

استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة حتى الآن (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)	الجهة المكلفة بالإجراءات	التوصيات المقدمة إلى البرنامج (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)
وضع مخطط الاستراتيجية القطرية في فترة من التحولات الحكومية، ولم يكن تعريف السياسات الحكومية المحددة متاحاً بعد. على أن الحكومة أعربت منذ ذلك الوقت عن موافقتها على التركيز الاستراتيجي لمخطط الاستراتيجية القطرية.		خلال المرحلة التحضيرية، يجب حل الخلافات وتوحي التطابق بين المصالح ذات الأولوية لكل الأطراف الضالعة في إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية.
سيتم التوسع في ذلك في يونيو/حزيران، (وامتثالاً للتوصيات) مع صياغة صريحة للالتزامات البرنامج تجاه النساء في تلك الأنشطة.  وبالنسبة للنشاط الأساسي الأول فقد تم تعديل التصميم السابق بعد مشكلات حادة أثناء التنفيذ. وكان ذلك التصميم يركز على تحويل الأغذية إلى نقد، وقد تغير ذلك الآن إلى توزيع مباشر للأغذية. وفي الوقت الراهن تناقش مسألة مواصلة النشاط مع السلطات. وقد توفد بعثة لاستعراض هذا النشاط خلال الفصل الثاني من هذا العام.	المكتب القطري	تم تحضير الوثائق الخاصة بالنشطين الأساسيين الثاني والثالث تحضيراً لا بأس به. ويوصى بالآلية نفسها للبرنامج القطري الجديد.  يميل تصميم النشاط الأساسي الأول إلى كونه قديماً. وإذا وقع الاختيار على هذه الأنشطة في مخطط الاستراتيجية القطرية، فلين بعثة فنية ينبغي أن تراجع وتعيد هيكلة هذا النظام الأساسي، كجزء من التوجيهات الجديدة للاستخدام في المعونة الغذائية للبرنامج ومن الواقع الجديد في غواتيمالا.
يوفر البرنامج المشورة التقنية للحكومة لتعديل البرنامج الجديد للتغذية المدرسية، بما في ذلك الحصص الغذائية المزمع توزيعها على الأطفال المستفيدين. وتطور المناقشات في الوقت الراهن بشأن الدروس المستخلصة عن سبل تحسين التغذية المدرسية. ومن المزمع أن يجري البرنامج تقييماً تقنياً للبرنامج الحكومي للتغذية المدرسية.	المكتب القطري	وهكذا، فإن المساعدة الفنية ضرورية لتقييم تصميم وتنفيذ وأثار برامج التغذية المدرسية الحكومية في الماضي والحاضر، التي أجريت بمساعدة البرنامج أو بمساعدة مشاركين آخرين في التنفيذ. وينبغي أن تمكن نتائج التقييم وتوصياته الحكومة والبرنامج من اتخاذ قرارات بشأن إدراج برامج من هذا الطراز في البرنامج القطري القادم.
تم التوقيع على اتفاقية مع اللجنة الوطنية لاتقاء الكوارث التي تشمل تقسيماً للمسؤوليات بين مختلف السلطات والمنظمات الدولية. وستتولى الحكومة الغواتيمالية أمر العناية بالحوادث الثانوية والمتكررة، بينما سيعنى البرنامج والجهات المانحة الأخرى، عبر عملية للطوارئ، بالأحداث الرئيسية شريطة الإعلان رسمياً عن حالة طوارئ. وبالنسبة لمساعدات الاستجابة العاجلة فقد يكون البرنامج قادراً على توفير نسبة ١٠ في المائة من مخزونات المشروعات الإنمائية الجارية.	المكتب القطري	ينبغي التحسب، قدر الإمكان، للتكيف أو التغيير على مستوى البرمجة في حالات الكوارث أو الوقائع الاجتماعية والاقتصادية.

استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة حتى الآن (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)	الجهة المكلفة بالإجراءات	التوصيات المقدمة إلى البرنامج (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)
ستواصل معالجة النقص في الموارد في الحالات الشديدة من خلال توجيه طلبات مباشرة إلى الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية العاملة في غواتيمالا.		كما ينبغي تحديد مسارات العمل في حالة نقص الموارد لدى الحكومة أو لدى البرنامج.
سيكفل نظام الرصد والتقييم متابعة وافية للأنشطة لإعادة توجيه المعونة الغذائية إلى الأنشطة الأشد كفاءة، عند الحاجة. ويجري رصد الحصص الغذائية وتعديلها وفقا لذلك. كما تجري إقامة نظام COMPAS للمساعدة على تتبع الموارد، وهذه الأداة مبروطة بنظام الرصد والتقييم.		كما أن المرونة ضرورية لإعادة توجيه الحصص الغذائية عملا بتوصيات الرصد والتقييم الخاصة بالأنشطة. ويمكن لهذا في نفس الوقت أن يكون آلية مراقبة يضمن الفعالية والوفاء بالالتزامات وتنفيذ البرامج التشغيلية.
تلقى كل الموظفين النظراء التدريب على النهج المراعي للتمايز بين الجنسين وعلى تصميم المشروعات. وأنشئ نظام جديد للرصد والتقييم بغية جمع البيانات المفصلة بحسب الفئة الجنسية. وتناقش الاستراتيجية المتعلقة بقضايا التمايز بين الجنسين مع الشركاء.	المكتب القطري	ينبغي تحديد الاستراتيجيات العملية والآليات لضمان دعم وتعزيز التقدم المحرز خلال برنامج التدريب على المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تحدد المشاريع استراتيجية واضحة للتحقق من وفاء البرنامج بالتزاماته تجاه المرأة ورصدها.
خلفت المناقشات الدائرة حاليا بشأن قضايا التمايز بين الجنسين أثرا بالفعل على تصميم وانتقاء أنشطة المشروع. والخطة الأولى هي توعية التقنيين المشاركين في التنفيذ. ويجري العمل على تسليم عدد أكبر من النساء مناصب أساسية في التنظيم المجتمعي.		كما يجب التنبيه إلى عدم التمييز بين الأنشطة وتوزيع الموارد (الحصص الغذائية) كجزء من التمييز بين الجنسين. ويتعين إدراج جوانب خاصة بقضايا المرأة في تصميم الأنشطة، مع إعطاء الفرص لالتحاق المرأة على نحو متكافئ بهياكل السلطة وصنع القرار وفي تنظيمات المجتمعات الحلية.
وبغية تحسين قنوات الاتصال والمشاركة في صفوف المشاركين في البرنامج القطري، يجري القيام بما يلي: (أ) عممت كل الوثائق الأساسية المتعلقة بسياسات البرنامج الجديدة (المعونة الغذائية والتنمية، التمايز بين الجنسين) على جميع الشركاء ونوقشت معهم باستفاضة؛ (ب) يجري تبادل المعلومات عن الأنشطة البرمجية (الاستراتيجيات، معايير انتقاء المناطق والمستفيدين، الأهداف والغايات) بصورة دورية؛ (ج) تعقد الاجتماعات ثوريا لتبادل الدروس المستخلصة وإعادة توجيه الأنشطة؛ (د) أقيم نظام مشترك للرصد والتقييم وتم تحديد المؤشرات النوعية والكمية لمتابعة أداء الأنشطة.	المكتب القطري	يجب تحسين التواصل على كل الأصعدة، أكان ذلك من حيث تقاسم المعلومات (ليس فقط بين البرنامج ووزارة الزراعة أو بين المديرية العامة للتخطيط ووزارة الزراعة، وإنما أيضا بإنشاء أفرقة للمشاركة في التنفيذ)، وذلك بغية التوصل إلى طريقة فعالة للنقاش والتفكير وصنع القرار على أساس المشاركة. ولهذه الغاية، ينبغي تصميم وتنفيذ نظام لضمان الجودة في البرنامج، عملا بالمفهوم الحديث لإدارة الجودة المطلقة الذي يرتبط بالإدارة على

استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة حتى الآن (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)	الجهة المكلفة بالإجراءات	التوصيات المقدمة إلى البرنامج (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)
		أساس النتائج. وينبغي الابتعاد في التركيز عن مؤشرات المحاسبة باتجاه مؤشرات جودة المعونة الغذائية من أجل التنمية.
<p>أقيم بالفعل نظام للرصد والتقييم وصدرت الخطوط التوجيهية المعنية للأغراض الداخلية وللشركاء. وأنشئ نظام حاسوبي يغطي كل الأنشطة، كما أقيم نظام مركزي في مكتب البرنامج لجمع وتحليل البيانات. وستكون المعلومات الواردة عن كل نشاط منفذ مفيدة في تنفيذ القرارات الإدارية التصحيحية. وتقوم الوحدة الإقليمية للرصد والتقييم في ماناغوا باستعراض هذا النظام لاستخدامه المحتمل وتكراره في المكاتب القطرية الأخرى.</p>	المكتب القطري	<p>وعلى صعيد البرنامج القطري المعزز، ليس ثمة نظام محدد للرصد والتقييم، ما يعزى جزئياً إلى أن البرنامج لم يبدأ بعد ككل. وعلى مستوى كل نشاط بمفرده، درس إنشاء نظام للرصد والتقييم يشمل احتمال إدراج بيانات نوعية وكمية. ويشتمل هذا النظام، الذي يستند إلى برمجيات حاسوبية محددة، على مجموعة من الأنشطة هي: (أ) دورية، مثل الزيارات الميدانية؛ (ب) دراسات ومراجعات محددة ودورية؛ (ج) جمع البيانات من النظراء والمشاركين في التنفيذ؛ (د) بعثات التقييم أو التقدير؛ (هـ) وإحداث ملامح شخصية للمجتمعات المحلية والمستفيدين. وتستخدم البيانات التي يتم الحصول عليها في إعداد تقارير دورية. وتشير التوجيهات القائمة للبرامج القطرية إلى الأنظمة التالية لوضع التقارير بشأن الأنشطة: تقارير مرحلية فصلية عن الموارد وتقارير نصف سنوية عن كل نشاط مختصر لمكتب البرنامج القطري. وينبغي أن يصبح هذا النظام قابلاً للتشغيل بأسرع وقت ممكن.</p>
<p>قدم المكتب القطري الاقتراح التالي لمناقشته مع الشركاء: ستعمل اللجنة الاستشارية للبرنامج القطري الجديد كجنة لمناقشة تنفيذ البرنامج القطري على المستوى السياسي والاقتصادي الاجتماعي وفقاً لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيشارك في مثل هذه اللجنة منسق الأمم المتحدة، والمدير القطري للبرنامج، ومندوبو وكالات المعونة الغذائية الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية. كما ستشارك بالنيابة عن الحكومة المديرية العامة للتخطيط والسلطات العليا للوزارات التي تتلقى المعونة الغذائية.</p>	المكتب القطري	<p>ينبغي إضافة المزيد من المهام التشغيلية كي تقوم اللجنة الاستشارية للبرنامج القطري بدور مستشار البرنامج القطري. ويتيح الإعداد للبرنامج القطري الجديد فرصة تحديد طريقة عمل اللجنة، مع احتمال تشكيل لجان لكل نشاط من أنشطة البرنامج القطري. لكن ينبغي احترام المبادئ التالية: (أ) إفساح المجال أمام كل المشاركين في تنفيذ البرنامج؛ (ب) التفكير على أساس</p>

استجابة الإدارة والإجراءات المتخذة حتى الآن (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)	الجهة المكلفة بالإجراءات	التوصيات المقدمة إلى البرنامج (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)
<p>ويتمثل دور هذه اللجنة بما يلي: أ) رصد أداء المعونة الغذائية في سياق الأولويات الحكومية (حالات الطوارئ، الأنشطة الإنمائية، العائدون، اتفاقيات السلام) والتوجهات الجديدة لسياسات البرنامج (المعونة الغذائية والتنمية، تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين)؛ ب) تحديد الآليات التشغيلية للبرنامج القطري بمشاركة المنفذين والشركاء الآخرين؛ ج) إنشاء نظام إداري للرصد والتقييم لاستخلاص المعلومات المرتدة لاتخاذ القرارات الإدارية؛ د) تقديم التوصيات لإعادة توجيه الأنشطة الأساسية في ضوء كفاءتها.</p>		<p>التركيز والمسائل الفنية الواردة في وثيقة سياسات البرنامج "تمكين التنمية"، بالإضافة إلى سياسة الحكومة للتنمية الاجتماعية؛ (ج) الجدوى التشغيلية، لا سيما بالنسبة إلى تصديق وإقرار مقترحات المشروع. وتبقى مسؤولية اللجنة الإدارية/تنسيقية وفنية، مع الحفاظ على امتيازات ومسؤوليات المدير أو الممثل القطري للبرنامج. وتكون اللجنة مسؤولة أيضا عن الإشراف على المشروع وتنسيق التقارير التي ترفع إلى البرنامج وكل المؤسسات المشاركة في التنفيذ.</p>
<p>اتخذ مكتب البرنامج والوحدة اللوجستية الحكومية تدابير داخلية لإعادة الهيكلة بغية النهوض بنظام الإمداد. ويجري تنقيح الخطوط التوجيهية لنظم الرصد والتقييم ومؤشراتها بمشاركة الجانب النظير. ومن المزمع إقامة نظام COMPASS الجديد للتتبع خلال هذا الفصل.</p>	المكتب القطري	<p>على الرغم من الجهود التي بذلها المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي، ما زال نظام الإمداد الحالي بحاجة إلى تعزيز بواسطة نظام معلوماتي أحدث مثل نظام COMPAS. وبالنتيجة، ينبغي على الحكومة والبرنامج أن يعملوا سوياً بالدليل وبتوصيات المستشارين في الإمداد الذين حللوا إجراءات المشروع في فبراير/شباط ١٩٩٩ ، ما من شأنه أن يساهم في تحسين النظام الإمدادي.</p>